جريدة: النهار التاريخ :17 فيفري 2011 الصفحة رقم :10

أزيد من 600 حرس بلدي يعتصمون أمام مقر ولاية المدية

احتج أمس الأربعاء، حوالي600 حرس بلدي أمام مقر ولاية المدية، مطالبين بتسوية مستحقاتهم العالقة، كما نددوا من خلال شعاراتهم بالتهميش الذي طالهم بعد تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى المطالبة بإنصافهم وإعادة الإعتبار لهم، مطالبين في ذات السياق بالزيادة في الأجور وبأثر رجعي، كباقي الأسلاك الأخرى التابعة للوظيف العمومي منذ سنة 2008، مع تسديد بعض التعويضات والعلاوات التي حرموا منها طيلة سنوات عملهم في الميدان، كمنحة المردودية وتعويضات العطل و تعويضات قادة المفارز، وكذا التعويض عن أيام العطل السنوية وساعات أيام العمل الإضافية، وطالبوا كذلك الوصاية بإعادة النظر في عدد ساعات التأمين المتمثلة في 8 ساعات في اليوم فقط ورفعها إلى 24 ساعة، كما ركزوا على نقطة توفير السكن لعائلات أعوان الحرس البلدي ضحايا الإرهاب، ورفع المنح التي استفادوا منها سابقا، كما أبدوا استعدادهم للمشاركة في الإعتصام الوطني المزمع إجراؤه في الأيام القادمة، إذا لم تستجب الوصاية إلى مطالبهم الموصوفة بالشرعية.

الهواري بلزرق

جريدة: الخبر التاريخ: 17 فيفري 2011 الصفحة رقم :05

طالبوا برد الاعتبار لدورهم في مكافحة الإرهاب

أعوان الحرس البلدي يعتصمون في 7 ولايات

● نظم، أمس، الآلاف من عناصر الحرس البلدي اعتصامات في كل من سطيف، المدية، تيارت، الطارف وسعيدة ومعسكر والجلفة للتنديد بأوضاعهم المهنية والاجتماعية.

في سطيف اعتصم، خلال صبيحة أمس، أكثر من 1500 عون من الحرس البلدي من الذين تم تحويلهم إلى مناصب عمل أخرى كأعوان للنظافة وبوابين عبر المؤسسات التربوية بالولاية. ورفض والي الولاية في بداية الأمر استقبال ممثلين عن هؤلاء المحتجين، مكتفيا بإرسال رئيس الديوان إليهم، غير أن إصرار أعوان الحرس البلدي على مقابلة الوالي شخصيا، وترديدهم لشعارات ضد المسؤولين واتهامهم بالسرقة والحقرة، جعل من الوالي ينزل إليهم ويحاول إقناعهم بأن مطالبهم سيتم تحويلها إلى السلطات العليا المعنية، وهو الكلام الذي لم يستصغه المحتجون الذين توجهوا مباشرة نحو مقر قطاع العمليات العسكري المحاذي لمبنى الولاية، واعتصموا أمام مدخله الرئيسي طالبين ملاقاة السلطات العسكرية.

وقدم الغاضبون الذين قدموا من مختلف أنحاء الولاية عريضة مطالب للسلطات الولائية والعسكرية جاء فيها على الخصوص، المطالبة بالإفراج على القانون الأساسي لأعوان الحرس البلدي الذي تم وأده وهو في المهد، والزيادة في الأجر القاعدي الذي استفادت منه كل القطاعات منذ سنة 2008. كما طالب بيان المحتجين بالترسيم بدل صفة التعاقد التي يتعاملون بها منذ أزيد من 16 سنة. وفي المدية التقى أزيد من ألف عون حرس بلدي يعملون بمختلف مناطق إقليم ولاية المدية، في وقفة احتجاجية أمس أمام مقر الولاية، تعبيرا عن رفضهم لما نعتوه بتعسف قرار إعادة هيكلتهم، ناعتين ذلك بالحلقة التي ختمت بها سلسلة التهميش الذي تعرضوا له والتنكر لتضحياتهم طوال عشرية الأزمة الأمنية، وهو ما عبّروا عنه برفع لافتة محملة بصور العشرات من ضحاياهم عل يد الإرهاب أثناء تأديتهم مهمة مقاومته طوال سنوات الأزمة الأمنية.


التجمع الاحتجاجي لأعوان الحرس البلدي أمام مقر القطاع العسكري في سطيف

وفي سعيدة ومعسكر صعّد أعوان الحرس البلدي، أمس، من طريقة احتجاجهم أمام مقر ولاية سعيدة بدخولهم في إضراب مفتوح إلى غاية تحقيق مطالبهم الشرعية وتسوية مشاكلهم، مطالبين السلطات العليا في البلاد بضرورة أخذ مطالبهم بعين الاعتبار، قبل الدخول في إضراب وطني شامل، خلال الأيام القادمة.

وفي الجلفة تجمّع المئات من أعوان الحرس البلدي، صباح أمس، أمام مقر ولاية الجلفة في حركة احتجاجية على ما أسموه بتضييع الكثير من الحقوق ومفاجأتهم بالقرارات الأخيرة الهادفة إلى إعادة توزيعهم على المؤسسات العمومية، وهو القرار المرفوض من قبلهم جملة وتفصيلا، مطالبين بحقوق مهضومة منذ سنوات.

وفي تيارت والطارف اعتصم، صبيحة يوم أمس، العشرات من أعوان الحرس البلدي أمام مقري الولاية، احتجاجا واستنكارا على إجبارهم على تسليم أسلحتهم أول أمس تحت طائلة التهديد بالسجن دون تقديم الضمانات التي طالبوا بها قبل أيام مقابل تسليم السلاح، ليرجع على إثرها أعوان الحرس محتجين منددين بتحويلهم إلى مناصب البوابين والحراس، وطالبوا السلطات الولائية بالتدخل لنقل انشغالاتهم.

المراسلون

شلالة العذاورة

المطالبة بإلغاء شرط الخبرة لاعتماد مدارس السياقة

● تطالب مجموعة من شباب بلدية شلالة العذاورة، جنوب شرق المدية، الجهات الوصية على قطاع النقل، بإلغاء شهادة الخبرة المطلوبة في ملف اعتماد فتح مدرسة تعليم السياقة.

وأكد هؤلاء أنهم وبعد أن أجروا تربصا بمركز التكوين المهني وتمكنوا من الحصول على الشهادة الأهلية البيداغوجية والمهنية لتعليم سياقة المركبات ذات المحرك، اصطدموا بشرط الخبرة الذي صار تعجيزيا بالنسبة لهم، على اعتبار أن أصحاب مدارس السياقة يرفضون توظيفهم لمدة سنتين وتسليمهم شهادة الخبرة التي صارت مطلوبة في الملف من أجل اعتماد مدرسة للسياقة من قبل مصالح مديرية النقل، حسب الشباب الذين وجدوا أنفسهم، من أجل كسب قوت يومهم، مضطرين للعمل لدى أصحاب مدارس السياقة دون تأمين مقابل أجر لا يتجاوز الـ12 ألف دينار شهريا.

المدية: ع. طهاري

طالبوا برحيل المدير

عمال وحدة اوبيجيه في اضراب مفتوح ببني سليمان

■ إسماعيل علال

دخل، أمس، عمال ديوان الترقية والتسيير العقاري ببني سليمان، في إضراب مفتوح الى غاية تحقيق مطالبهم المتمثلة أساسا في تنحية المدير. وحسب ما جاء في بيان تسلمت "الاحداث" نسخة منه "نحن عمال وعاملات بوحدة ديوان الترقية والتسيير العقاري ببني سليمان، نعلن أننا في إضراب مفتوح حتى تتحقق كل مطالبنا المشروعة".

ومن بين هذه المطالب - حسبهم- تنحية رئيس الوحدة جراء الحقرة والظلم المسلطة ضدهم، كما طالبوا بالمساواة في جانب الحقوق والواجبات بين كل أصناف العمال وانهاء سياسة التهميش والإقصاء.

Journal :Info soir date : 17 février 2011 page :07

Médéa ● Quatre nouvelles structures d'intervention de la Protection civile seront bientôt opérationnelles au niveau des grands centres urbains de la wilaya. Ces structures ont été créées à la faveur d'un plan de déploiement initié par la direction locale de la Protection civile en vue de l'élargissement progressif de son champ de couverture sur l'ensemble des communes. Implantées respectivement au niveau des localités de Beni-Slimane, Tablat, Chellalet El-Adhaoura et Azziz, ces nouvelles unités d'intervention seront opérationnelles une fois achevés les travaux de leur raccordement en énergie électrique. Des instructions ont été données dans ce sens par le chef de l'exécutif aux parties concernées afin d'accélérer ces travaux et permettre la mise en service, le plus tôt possible, de ces structures.

Journal : Le Maghreb date : 17 février 2011 page :06

BRÈVES DE MÉDÉA

Nouveau quota de 3 000 logements

LA WILAYA de Médéa a bénéficié, dans le cadre du programme quinquennal 2010-2014, de 3 000 logements sociaux dont 2 000 destinés à la résorption de l'habitat précaire. Cette annonce a été faite par le wali de Médéa, Brahim Merad en marge de l'installation de 9 cellules, pour la prise en charge du développement socioéconomique, qui a eu lieu jeudi dernier à la salle de l'APW.

Béni-Slimane : le dialogue l'a emporté

APRÈS une attente qui aura duré plusieurs années, quelque dizaines de citoyens des quartiers populaires 5-Juillet et du 20-Août à Béni-Slimane se sont rassemblés pour réclamer l'amélioration du cadre urbain livré à la dégradation, l'éclairage public et la réfection des routes. Des préoccupations prises en charge par les élus communaux.

Les chiffres de la pauvreté

LES DONNÉES récentes révèlent que 3 610 orphelins, 800 victimes du terrorisme, 3 856 issus de familles sous le seuil de la pauvreté, 9 090 dont le père est au chômage de longue durée et 7 822 vivant avec un salaire inférieur à 9 000 DA ont bénéficié de la prime scolaire. Des chiffres qui lèvent une partie du voile sur la paupérisation des populations de la wilaya de Médéa, classée officiellement parmi les plus pauvres, avec Djelfa et M'sila.

78 cas de leishmaniose

SELON des sources médicales, quelque 78 cas de leishmaniose ont été recensés à travers 7 daïras du sud de la wilaya de Médéa. La plus touchée reste Chellalat Adhaoura, avec 44 personnes dont 25 femmes.

A. Missoumi

قطاع النقل بالمدية

قفزة نوعية في تقديم خدمات المواصلات

شهد قطاع النقل بولاية المدية خلال السنوات القليلة الماضية، قفزة نوعية ومتميزة في تحقيق الخدمة العمومية للمواطن بمواصفات حسنة، إذ تحصي مديرية النقل لولاية المدية ما يربو عن 117293 مركبة تمثل الحظيرة الإجمالية، والتي بدورها تتوزع على 33491 سيارات سياحية، ونحو 15631 سيارات نفعية، وما يزيد عن 68171 شاحنات، إضافة إلى السيارات والمركبات التي تمر عبر الطرق الوطنية بإقليم الولاية، لا سيما عبر الطريق الوطني رقم 01 من الحمدانية الى بوغزول، والطريق الوطني رقم 08 من تابلاط الى العزيزية،، وكذا الطريق الوطني رقم 18 من المدية الى القلب الكبير وطرق وطنية أخرى.

أما فيما يتعلق بوسائل نقل المسافرين فالمدية تحصي 1652 حافلة للنقل العمومي للأشخاص بمختلف أنواعها، أبرزها الحافلات الأقل من عشرين مقعداً والتي تحتل الصدارة بـ 741 حافلة، في حين توجد 518 حافلة من صنف 26 الى 35 مقعداً وأكثر من 35 حافلة كبيرة، إلى جانب 1186 سيارة أجرة منها 159 تنشط بالمناطق الحضرية، ناهيك عن سيارات الأجرة الفردية التي تقدر بـ 319 سيارة و51 ما بين المدن الكبرى للولاية و660 سيارة لما بين الولايات، لاسيما البويرة والمسيلة شرقا، وكذا الجزائر والبليدة شمالا وتيارت وتسمسيلت وعين الدفلى غربا والجلفة جنوبا.

وفي إطار توفير خدمات ذات نوعية، سعت مديرية النقل بالمدية بالتنسيق مع رؤساء المجالس البلدية، إلى تأهيل وتهيئة مواقف لسيارات الأجرة بمعايير مقبولة، منها 25 موقفا خاصا ببلدية المدية لوحدها، في حين تم تأهيل 9 مواقف بقصر البخاري و8 بالبرواقية كبرى بلديات الولاية فيما يوزع 61 موقفاً آخر على باقي البلديات غير المذكورة.

كما سجلت مديرية النقل عدة مشاريع، منها ما هو قيد الإنجاز ومنها ما سيسلم قريبا من محطات للمسافرين أبرزها محطة النقل البري المصنفة (ب)، والتي ستكون بمثابة المحطة الأم التي انتظرها المسافرون والناقلون على حد سواء لسنوات عدة، وتقع بالمخرج الشمالي لعاصمة التيطري بمواصفات عالية، لتوفرها على كراس وواقيات وأكشاك ودورات مياه، ومن المنتظر أن تكون عملية خلال هذا السداسي، أما المحطات الأخرى من الصنف (ج) فتتوزع على عدة بلديات تفتقر إلى محطات لائقة أو موجودة أصلا ولكن تنقصها التهيئة والتأهيل، ويتعلق الأمر بالمشاريع التي ستجسد ببلديات البواعيش، الشهبونية، عزيز، عين بوسيف، شلاله العذاورة وبني سليمان، ناهيك عن محطتين بلديتين بكل من المدية وبني سليمان، وعلى الرغم من كل هذا يرى بعض المواطنين بالمدية، أن هذه المنشآت تبقى في حاجة إلى تجديد وإعادة تهيئة.

■ أ. أكرم

المئات منهم رفعوا مطالب اجتماعية ومهنية وصور ضحايا الإرهاب

أعوان الحرس البلدي يثورون في عدة ولايات احتجاجا على "الميزيرية"

تميز المشهد الاجتماعي في الآونة الأخيرة بتصاعد حركة الاحتجاجات على مستوى مديريات الحرس البلدي ومفرزاته في عدة مناطق، فمن الوقفات الاحتجاجية السلمية والاعتصامات المتواصلة في أكثر من مفرزة، تركزت أساسا حول الجانب المعنوي، سيما بعد تحويل الكثير منهم إلى أعوان أمن وحراسة بالمؤسسات العمومية، ما اعتبروه إهانة وتقليلا من شأن كوادره، علاوة على غموض مستقبل هذه الفئة في ظل تدابير جديدة تتعلق بعملية إعادة انتشار أسلاك الحرس البلدي بالتزامن مع عزم السلطات الرسمية رفع حالة الطوارئ.

عابد / رميلي / عبد الرحيم/ سليماني/نورين / حمدي



'رجال واقفون" يقفون ضد ظروفهم الاجتماعية / تصوير مكتب المدية

انتقلت موجة الاحتجاجات إلى واحدة من مكونات الأسلاك الأمنية التي ساهمت بقوة خلال تسعينيات القرن في التصدي للإرهاب، فقد أدى إلى بداية تطبيق تدابير جديدة أقرتها حكومة الوزير الأول أحمد أويحيى شهر ماي الفائت والمتمثلة في تحويل زهاء 40 بالمائة من التعداد الإجمالي للحرس البلدي المقدر بأكثر من 94 ألف عنصر، إلى أعوان أمن بالمؤسسات العمومية وحراس غابات، علاوة على إنشاء نواة أساسية لشرطة البلدية بنحو2000 عنصر، فيما يجري العمل لإدماج 60 بالمائة في مختلف السلك العسكري، وقد خلفت هذه الإجراءات الجديدة معارضة شديدة، أدت إلى موجة من الاحتجاجات أخذت في الآونة الأخيرة منحى تصاعديا سواء من حيث العدد أو من حيث نقاط تمركز أفراد الحرس البلدي.

في حوصلة للاحتجاجات المسجلة في الأيام الأخيرة على المستوى الوطني، فقد تواصلت أمس ولليوم الرابع على التوالي اعتصام أعوان الحرس البلدي بالطارف للمطالبة بإعادة النظر في قرار حل السلك أو الاستجابة للائحة مطالب كتعويض لهم عن سنوات الخدمة الطويلة، وكان هؤلاء قد رفضوا يوم الأحد الماضي تسليم أسلحتهم إلا بضمانات تقدم لهم بخصوص تنفيذ مطالبهم، إلا أنهم فوجئوا بعدم مبالاة السلطات المحلية لمناقشة مطالبهم. وفي انفلات للوضع قام الأعوان المعتصمون مساء أمس، باقتحام مقر الولاية والدخول في مواجهة مع مصالح الأمن المتمركزة عند مدخل الولاية، وهو ما تسبب في إصابة أحد الأعوان وإغمائه وسط المحتجين لينقل مباشرة إلى مستشفى الطارف، وهو ما دفع بوالي الولاية إلى القبول بمفاوضة المحتجين واستقبال 10ممثلين عنهم. كما أكد المحتجون مشاركتهم في المسيرة الوطنية المزمع تنظيمها في 10 مارس المقبل.

عناصر الحرس البلدي لولاية البويرة شأنهم شأن رفقائهم بالطارف، حيث نظموا صبيحة أمس، اعتصاما أمام مقر الولاية للمطالبة بتحسين أوضاعهم المهنية، رافعين في نفس الوقت جملة من المطالب التي يقولون عنها بأنها مشروعة كونهم كانوا بالأمس القريب أصحاب شعار ارجال واقفونب وهي ذات المطالب التي رفعها أكثر من 150 عنصر من الحرس البلدي، مطالبين بضرورة زيادة في الأجور بأثر رجعي ابتداء الفاتح جانفي 2008، مطالبين في بيان احتجاجي تسلمتا الشروقب نسخة منه زيادة في منحة المرودية بأثر رجعي إلى جانب تعويض ساعات العمل الإضافية، وفي نفس السياق طالب أعوان الحرس البلدي بإعادة النظر في ساعات التأمين المتمثلة في ثماني ساعات فقط، وتعويضهم أيضا في19 يوم من العطل السنوية. أما في ولاية سيدي بلعباس فقد ناشد مستخدمو الحرس البلدي رئيس الجمهورية التدخل لإنصافهم من خلال تطبيق توصياته حتى لا يكونوا ضحية قرارات عشوائية في إشارة إلى التدبير الأخيرة التي أقرتها الحكومة.

عمال وحدة ديوان الترقية والتسيير العقاري ببني سليمان في إضراب مفتوح

قام صبيحة أمس، الفرع النقابي لعمال ديوان الترقية والتسيير العقاري بوحدة بني سليمان الواقعة شرق ولاية المدية والتي تبعد عن عاصمة الولاية بـ75 كلم، بالدخول في إضراب مفتوح، رافعين جملة من المطالب، وفي مقدمتها تغيير رئيس الوحدة نتيجة الخلافات مع بعض العمال، ورفع الظلم والحقرة عنهم، بالإضافة إلى سياسة التهميش والإقصاء المستعملة من طرف رئيس الوحدة – حسب بيان الفرع النقابي – من جهة، ومن جهة أخرى، تحدثت الشروق إلى رئيس الوحدة الذي أكد أن الإضراب حركه نقابيو من عمال الوحدة، بغرض خلافات شخصية مع ذات المتحدث، ولا يدخل في إطار المطالب المهنية، في حين أن الوحدة تشمل7 مصالح مختصة، كلها باشرت العمل ماعدا فرقة النظافة، بالمقابل رفض العمال المضربون تصريح الرئيس، مؤكدين باستمرار الإضراب في حال عدم المساواة بين العمال والجهوية المستعملة من طرف رئيس الوحدة، ورغم مراسلات السلطات المعنية بتعليق إشعار بالإضراب نتيجة النزاع القائم بين العمال ورئيس الوحدة في رسالة موقعة من طرف 20 عاملا موجهة إلى السلطات المحلية والولائية بناء على الوقفة الاحتجاجية المنظمة في 15 /03 / 2010 والتي بموجبها تم اعداد محضر اتفاق، حضرته السلطات الادارية والنقابية، وتقرر على إثره إمهال المديرية العامة وقتا محدودا لاتخاذ القرار المناسب حول عودة الهدوء وحل الخلاف مع رئيس الوحدة.

• عيسى. ب

جريدة: الشروق التاريخ:17 فيفري 2011 الصفحة رقم :11

قبضة حديدية بين الإدارة والمقاولات بمؤسسة توزيع الكهرباء بالمدية

لم تعرف القبضة الحديدية التي ترسم مشهد العلاقة بين إدارة مؤسسة توزيع الكهرباء بالمدية ممثلة في مديرها من جهة وبين المقاولات التي تربطها عقود عمل ومشاريع مناولة مع المؤسسة المذكورة من جهة أخرى أي حل، وما زالت القضية في مرحلة تبادل التهم والردود وكتابة التقارير والتقارير المضادة، وتفجرت قضية مابات يعرف في ولاية المدية بقضية سونلغاز إلى الزمن الذي رفع أكثر من 25 مقاولا متخصص في أشغال الكهرباء شكوى إلى السلطات العمومية تتضمن عددا من المشاكل التي وصفوها بالبيروقراطية، وأثرت سلبا على أعمالهم ومشاريعهم ووضعت كثيرا منهم على حافة الإفلاس، عارضين عددا منها في رسالتهم التي وجهوها إلى والي ولاية المدية، يتصدرها مشكل تسوية المستحقات المالية لأشغال أنجزها منذ أكثر من سنة، بالإضافة إلى تأخر الأوامر بالأشغال بالنسبة للمقاولات التي رست عليها مشاريع جديدة لمدة تجاوز الـ 3 أشهر قبل أن تقوم الإدارة بإلغائها ثم تأشيرها ثم إلغائها عدة مرات، الأمر الذي اعتبره هؤلاء المقاولون استنزافا لقدراتهم المالية بعد أن يقوموا باقتناء معدات المشروع المكلفين بانجازه قبل أن يجري إلغاء الأمر بمباشرة أشغاله، واعتبروا بأن مشكل تسوية عدد من المشاريع وأشغال الصيانة والأشغال الإضافية هي مشاكل أدخلت وضعياتهم المالية في دائرة الحرج، وباتت تهدد كثيرا منهم بالتوقف، وعن مسألة ادماج مواد الكهرباء النحاسية المستعملة التي تعتبر حقا للمؤسسة يجب أن يرجع إلى حظائرها بعد أن تقوم المقاولات باسترجاعها من الشبكات التي تستهدفها مشاريع الصيانة أو التجديد، والتي كثيرا ما تستعملها الادارة - حسب نص الشكوى - كذريعة لتأخير تسديد المستحقات حتى وصول هذه المواد التي تقدر أثمانها من مجموع المشاريع بالملايير، فارجعوا اللوم فيها لمؤسسة التوزيع التي لا تستقبل هذه المواد في وقتها، ما يضطر المقاولات لتوظيف حراس يستنزفون أموال مقاولاتهم في تكاليف غير متوقعة.

مدير مؤسسة توزيع الكهرباء بالمدية وفي اتصال للشروق أوضح بأن المسألة مطروحة بالوثائق أمام الجهات الوصية بالمؤسسة، واكتفى بالإشارة إلى أنه موظف مأجور من أجل الحفاظ على ممتلكات المؤسسة والمال العام، وبأنه لن يحيد عن هذا المبدأ الذي تدعمه كل النصوص القانونية المنظمة لمؤسسته ولسير الأشغال بها حتى ولو كلفه ذلك منصبه، هذه الإشارة التي فسرتها جهات نقابية بالمؤسسة للشروق مطلعة على خلفية الصراع القائم بين الادراة والمقاولات بوجود تجاوزات حدثت سابقا بالتواطؤ مع بعض الاطارات الإدراية وبعض المقاولات، والتي رفض المدير الحالي السير في نهجها، الأمر الذي أنتج ما أسمته هذه الجهات بوجود مؤامرة تستهدف الاطاحة بهذا المدير باستعمال أزمة هذه المقاولات التي لها كل الحق في المطالبة بحقوقها في وقت تقف المقاولات المتورطة في المؤامرة مع إطارات في المديرية بعيدا عن المشهد وتحرك رفقتهم خيوطه عن بعد، وألحت هذه الجهات النقابية على ضرورة أن توفد المصالح المركزية لمؤسسة توزيع الكهرباء لجنة كفء ومحايدة للتحقيق، وفض النزاع الذي يؤخر المؤسسة ويضر بمصالحها أكثر مما ينفعها.

● م.سليماني

جريدة: الشروق التاريخ:17 فيفري 2011 الصفحة رقم :11

انسداد ببلدية عين القصير بالمدية والوالي يفتح تحقيقا

تعيش بلدية عين القصير، بالمدية، حالة انسداد منذ أكتوبر 2010 بعد أن امتنع أربعة أعضاء من أصل سبعة يشكلون المجلس عن حضور المداولات والمصادقة عليها بسبب ما أسموه بسياسة الإقصاء وأحادية التسيير التي يمارسها رئيس البلدية والعضوان المنتمان لنفس الكتلة السياسية التي ينتمي إليها هذا الأخير، وفي ظل تصميم رئيس البلدية على خرق القوانين المنظمة للمجالس البلدية وتسيير مصالحها وفي ظل فشل كل المساعي التي قام بها رئيس الدائرة لإيقاف هذا الانسداد، إلا أن الأعضاء الأربعة لم يجدوا بدّا من التبرؤ من كل القرارات الأحادية التي يتخذها المجلس وذلك منذ تاريخ الانسداد، مبدين استعدادهم كشف الكثير من الحقائق المتعلقة بالخروقات الحاصلة في توزيع المشاريع وتوجيهها لمناطق دون أخرى وهي السلوكات التي وصفت بالضيّقة والانتقامية من بعض المداشر التي لم تنتخب عليه، في وقت تعرف بعض المداشر، التي ينحدر منها رئيس البلدية، مشاريع تنموية أكثر من غيرها، يضيف الأعضاء.

● ب.ع

قابله تحرك مماثل في سكيكدة

أعوان الحرس البلدي يعتصمون أمام مقر ولاية المدية

في خطوة هي الأولى من نوعها تحرك صبيحة أمس، أزيد من ألفي عون حرس بلدي جاءوا من مختلف أنحاء المدية في مسيرة انطلقت من مقر مندوبيتهم بحي تاكبو نحو مقر الولاية، رددوا خلالها شعارات "تحيا الجزائر" وحاملين معهم صور زملائهم من ضحايا المأساة الوطنية مطالبين بحقوقهم المهنية والاجتماعية.

وبعد اعتصامهم أمام مقر الولاية قام والي المدية باستقبال عشرة منهم رفقة رئيس المندوبية عبد الحفيظ بكّاي، حيث ناقش معهم المطالب التي لخصوها في ثمانية بنود تمثلت في تأمينهم على مدار 24 ساعة التي يعملونها بدل ثماني ساعات مع تعويضهم عن العطلة السنوية المقدرة بـ 21 يوما وكذا 16 ساعة إضافية تخص المناوبة. كما ألحوا على المطالبة بتطبيق الزيادات في الأجور بالأثر الرجعي منذ 2008 وكذا المنحة الإضافية كباقي الأسلاك الأمنية وإدراج منح التسلسل الرتبي "امتيازات المناصب والتعويض المادي بصيغة الامتياز على سنين الجمر – منحة مكافحة الإرهاب".

وقد عزز المحتجون مطالبهم برفض إعادة هيكلة الحرس البلدي وإدماجهم في مؤسسات أخرى وطالبو بإحالتهم جميعا على التقاعد المسبق على اعتبار عملهم 24/24 إبتداء من نشأة هذا السلك مع التعويض المادي وكذا إدراجهم من حيث الحقوق والامتيازات في نفس خانة باقي الأجهزة الأمنية الأخرى نظرا لكون دورهم لا يقل أهمية عن باقي الأسلاك في محاربة الإرهاب.

للإشارة، فإن بعض أعوان الحرس البلدي تم توجيههم إلى أعوان أمن بمؤسسات عمومية وآخرين إلى حراس أو منظفين بمؤسسات أخرى هذا ما خلق استياء لدى البعض منهم باعتبار أنهم كانوا على خط واحد مع باقي الأسلاك الأمنية في مواجهة الإرهاب فلما يلاقون بهذا الجزاء، علما أن بعض المصادر أكدت أن عددا معتبرا وجّه إلى العمل كزبالين في البلدية.

من جهة أخرى اعتصم صبيحة أمس أكثر من 300 عون حرس بلدي أمام مقر ولاية سكيكدة مطالبين السلطات الولائية وعلى رأسها والي ولاية سكيكدة بالإسراع في إعادة النظر في وضعيتهم المهنية وتحسينها، وقد تجمع المئات من أفراد الحرس البلدي العاملين في عدة مفارز بولاية سكيكدة منذ الساعة الثامنة صباحا أمام مقر الولاية مطالبين بتسوية وضعيتهم فيما يخص مستقبلهم المهني وعدم تلقيهم لأجرتهم الشهرية لشهر فيفري ووجهتم المستقبلية، وقد قام والي ولاية سكيكدة باستقبال وفد عن المحتجين في اجتماع مغلق دام لعدة ساعات، وعلمت "البلاد" من المحتجين أن تسوية وضعيتهم من اختصاص السلطات العليا التي تسهر هذه الأيام على دراسة أوضاعهم، وقد هدد المحتجون بمعاودة الاحتجاج في حال عدم تلبية مطالبهم وخاصة مستقبلهم المهني الذي لايزال غامضا.

م . بوذيبة / عمري بشير

محلات الرئيس بالمدية باتت عرضة للاقتحام

تشهد الآلاف من المحلات التي تم إنجازها خلال الخماسي الفارط حالة من الإهمال والشغور بولاية المدية، لعدة أسباب حصرتها مصادرنا في تأخر توزيعها على أصحاب الحرف والشهادات المهنية، بعدما تعطلت اجتماعات اللجنة المنوط بها عملية التوزيع، وكذا لغياب الشباب المؤهل للظفر بمثل هذه المحلات بسبب فقدان أغلب المتقدمين من أجل الحصول على هذه المحلات لشهادة حرفية أو مهنية تخول لهم استعمالها، كما أن غياب التهيئة حول محيط هذه المحلات وتأخر ربطها بالكهرباء زاد من معاناة المستفيدين بها والذين رفضوا استلامها في ظل انعدام الكهرباء.

عمري بشير

والي المدية يحقق في "عين القصير"

أكدت مصادر موثوقة لـ "البلاد" أن والي المدية أوفد لجنة للتحقيق في ما آلت إليه الأوضاع ببلدية عين القصير، والتي تشهد منذ أزيد من ثلاثة أشهر حالة من الانسداد بعدما قرر أربعة أعضاء من أصل سبعة يشكلون المجلس، الامتناع عن حضور المداولات والمصادقة عليها بسبب العديد من الأسباب كان على رأسها ما أسموه بسياسة الإقصاء والانفراد بشؤون تسيير المجلس التي يمارسها رئيس البلدية وعضوين منتميين لنفس الكتلة السياسية التي ينتمي إليها "المير".

Journal : La nouvelle république date : 17 février 2011 page :05

BERROUAGHIA

Embellissement de la ville

Le promeneur un peu curieux ou simplement observateur peut, depuis quelque temps, remarquer les travaux entrepris dans la commune. D'importants travaux d'aménagement ont lieu au niveau du centre-ville de la localité de Berrouaghia. Ils consistent en l'aménagement des rues et des trottoirs, permettant une sécurisation et un embellissement des abords. Les travaux comprennent également l'aménagement d'espaces piétonniers avec des pavés en grès, la plantation d'arbres et l'installation de mobilier urbain. Il a été procédé, en amont de ce chantier, à l'enfouissement des réseaux et à la modernisation de l'éclairage public.

H. M.

Journal : La nouvelle république date : 17 février 2011 page :07

Médéa

6 000 quintaux de céréales dans la nature



Un manque de stock de plus de 46 000 quintaux entre céréales et légumes secsconstaté à l'OAIC de Médéa. (Photo › D. R.)

Dans une requête adressée aux services concernés, les cadres de la Coopérative des céréales et légumes secs de Berrouaghia (Médéa) dépendant de l'Office algérien interprofessionnel des céréales (OAIC) attend toujours que les enquêteurs élucident les dangereux dépassements dans la gestion administrative et des fonds publics.

La requête porte sur la vente par l'administration d'une quantité importante de céréales dépréciées estimée à 6 000 quintaux et qui a été vendue sans paiement et dans un total flou. Ce dossier attend toujours sa prise en charge par les enquêteurs pour éclaircir cette confusion. Il est de même quant au sort des procès-verbaux des inventaires des stocks au niveau des onze magasins dirigés par ladite Coopérative et qui démontrent la gestion catastrophique qui est le supplice des agriculteurs depuis plusieurs années.

La requête rapporte que le procès-verbal de l'année 2001 fait apparaître un manque de stock d'une quantité dépassant les 46 000 quintaux entre céréales et légumes secs dont la justification de sa destination reste inconnue et confuse.

Le plus étonnant et incroyable, selon les déclarations de certains employés, sont les actes prémédités de l'administration dans sa poursuite judiciaire contre un seul magasinier épargnant les autres responsables des magasins de stockage.

Celui-ci a été condamné à sept ans de prison par l'instance judiciaire. D'autres magasins de stockage présentent des manques de quantités plus considérables, ce qui est prouvé d'ailleurs par les inventaires au niveau des autres magasins.

En l'occurrence, on parle d'un manque d'une énorme quantité de céréales et qui est dévoilée par le procès-verbal d'inventaire des stocks de l'année 2006 au niveau du magasin de Ksar-El-Boukhari dépassant les 2 000 quintaux (toutes céréales confondues). La requête soulève aussi la location par consentement des parcelles de terres d'une superficie de 500 hectares appartenant à la coopérative au profit de particuliers hors de la wilaya de Médéa, alors que les éleveurs locaux sont formellement privés de cet avantage.

Les requérants considèrent que ces dépassements se sont répercutés de façon générale sur l'avenir de leur coopérative et inéluctablement sur leur situation sociale. Ils lancent un appel à l'office de tutelle pour intervenir et mettre fin aux défaillances de la gestion de la Coopérative des céréales et légumes secs de Berrouaghia.

Hamid Sahnoun

Journal : Liberté date : 17 févier 2011 page :02

MÉDÉA

MANIFESTATION DES GLD

●● Ils étaient des centaines de GLD, 1 200, selon les organisateurs, à marcher durant la matinée d'hier sur la principale artère de la ville avant de rejoindre le siège de la wilaya où leurs représentants ont été reçus pour déposer leur plateforme de revendications. Paiement des arriérés de salaires, clarification de leur statut et préservation de leur emploi sont les principales revendications. La contestation a duré plus de trois heures avant la dispersion dans le calme.